جامعة الأغواط / الجزائر
University of Laghouat /◊ Algeria
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences
مجلة دراسات العدد الاقتصادي
DIRASSAT journal Economic Issue

الرقم : 44/س.م.د.ع.إ/2023 التاريخ: 2023/06/10

شهادة النشر في مجلة دراسات العدد الاقتصادي

نحن رئيس تحرير مجلة "دراسات العدد الاقتصادي" التي تصدر من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة الأغواط/ الجمهورية الجزائرية، وهي مجلة علمية متخصصة دورية ودولية، مصنفة في الصنف "ج" حسب القرار الوزاري رقم 442 المؤرخ في 22 أفريل 2021 المتضمن قائمة المجلات العلمية المحكمة والمصنفة "ج"، نشهد بأن:

1- **حسيبة مداني/ المركز الجامعي نور البشير البيض، (الجزائر)**
2- **فؤاد مجناح/ جامعة الجلفة، (الجزائر)**

قد تم نشر مقالهم في مجلة "دراسات العدد الاقتصادي"، **المجلد: 14**، **العدد: 02**الصادر في جوان **2023**، الموسوم بـ:

محددات جانب الطلب للتضخم في الجزائر(ARDL)دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع للفترة (1990– 2021)

تاريخ الاستلام 21 /2023/03 تاريخ القبول:2023/05/19

وذلك بعد عرضه على الهيئة العلمية للمجلة وقبوله للنشر، وحصولنا على تعهد من طرف المعني بعدم نشره في مجلات أخرى أو ملتقيات أو ندوات علمية، كذلك بعد موافقة المعني على شروط النشر والميثاق الأخلاقي للمجلة.

ملاحظة: يمكن الاطلاع على العدد إجمالا والمقالة خصوصا عن طريق الرابط

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/224441

سلمت هذه الشهادة لاستخدامها في حدود ما يسمح به القانون

رئيس التحرير

جامعة عمار ثليجي-الأغواط
مجلة دراسات العدد الاقتصادي
ISSN:2676/20 .3
EISSN:2676/2080
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

رئيس التحرير
إمضاء :د. أبوالقاسم حمدي

محددات جانب الطلب للتضخم في الجزائر
دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة (1990– 2021)

[1]حسيبة مداني*، [2]فؤاد مجناح

[1] أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي نور البشير البيض، (الجزائر)
h.madani@cu-elbayadh.dz
https://orcid.org/0009-0002-4406-8149
[2] دكتور، جامعة الجلفة، (الجزائر)
f.medjenah@univ-djelfa.dz
https://orcid.org/0009-0003-3996-8000

استلم في:2023/03/21
قبل في: 2023/05/19
نشر في: 2023/06/09

* المؤلف المرسل

DOI 10.34118/djei.v14i2.3410

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري 4.0 دولي.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل أثر العديد من العوامل المؤثرة على معدلات التضخم في الجزائر بالتركيز على محددات جانب الطلب والممثلة في إجمالي الإنفاق الحكومي، معدل عرض النقود، واردات السلع والخدمات، إجمالي الناتج المحلي على خلال الفترة (1990– 2021) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

توصلت الدراسة إلى أن العوامل الممثلة لجانب الطلب في الجزائر لها تأثير كبير على المدى القصير والطويل على التضخم، حيث أن جانب الطلب لا يزال ينظر إليه على أنه أحد أهم محددات التضخم وهذا ما تؤكده نتائج العلاقة التكاملية بين متغيرات الدراسة، ويبقى المعروض النقدي أهم محدد من محددات جانب الطلب التي تؤثر على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة في المدى القصير والطويل. وعلى الحكومة الجزائرية العمل على ضبطه من خلال سياسات مالية ونقدية ملائمة، دون إغفال إلزامية تنويع هيكل الإنتاج والتخلص من التبعية الريعية للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: معدلات تضخم؛ عرض نقدي، إجمالي إنفاق حكومي، ناتج محلي إجمالي؛ معدل نمو واردات.

تصنيف JEL: E31;B23; C01; E51

Demand side Determinants of Inflation in Algeria A study econometric Using Autoregressive distributed lag model (ARDL) For the Period (1990-2021)

1st MADANI Hassiba[1*], 2nd MEDJENAH Fouad [2]

[1] MCA, University center of Nour Bachir Elbayadh, (ALGERIA)
✉ h.madani@cu-elbayadh.dz
https://orcid.org/0009-0002-4406-8149
[2] Doctor, University of Djelfa (ALGERIA)
✉ f.medjenah@univ-djelfa.dz
https://orcid.org/0009-0003-3996-8000

Received: 21/03/2023
Accepted: 19/05/2023
Published: 09/06/2023

* ***Corresponding Author***

DOI 10.34118/djei.v14i2.3410

This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License.

Abstract

This study aims to attempt to analyse the impact of many factors affecting Algeria's inflation rates by focusing on the demand-side determinants of total government expenditure, money supply rate, imports of goods and services, and gross domestic product (GDP) over the period (1990-2021)based on the autoregressive distributed lag model (ARDL).

The study found that the factors representing Algeria's demand side have a significant short- and long-term impact on inflation as the demand side is still seen as one of the most important determinants of inflation and this is confirmed by the results of the complementary relationship between the study variables, Monetary supply remains the most important determinant of the demand side affecting inflation in Algeria during the study period in the short and long term. the Algerian Government should ensure its control through appropriate fiscal and monetary policies, without losing sight of the obligation to diversify the production structure and eliminate the rent dependence of Algeria's economy.

Keywords: Inflation rates; Supply of money, Gross government expenditure, Gross Domestic Product; Growth rate of Imports.

JEL classification codes: E31;B23; C01; E51.

مقدمة:

لظاهرة التضخم آثار سلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث يؤثر الارتفاع في المستويات العامة للأسعار على قيمة النقود محليا ومنه على القدرة الشرائية لها، كما يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن تتسبب في حدوثها عدة عوامل وأسباب تختلف من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة، إلا أن الحقيقة القائمة هي معاناة جميع دول العالم من هذه المشكلة.

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2021 موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، نمت بشكل بطيئ في سنوات السبعينيات ثم ازدادت وتيرتها خلال الثمانينيات والتسعينيات أين تعرّض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينيات لمعدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها سنة 1992، وبتطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية تراجعت تدريجيا إلى معدلات مقبولة، أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والتي ساهمت بالدرجة الأولى في تزايد المستويات العامة للأسعار بسبب ضخامة حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد والتي لم تجد طريقها الفعلي نحو الإنتاج الحقيقي المادي.

ليظل مشكل التضخم الكابوس الحقيقي الذي يؤرق الحكومة الجزائرية بسبب عدم قدرة السلطات النقدية على التوجيه المحكم للإصدار النقدي الموجه لتمويل العجز الموازني الذي تزامن و الشح المالي نتيجة تراجع مداخيل صادرات المحروقات، وانخفاض أسعار النفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014، فانخفاض الإيرادات النفطية يسبب عجزا ماليا كبيرا يولد ضغوطا قوية على استقلالية بنك الجزائر من خلال لجوء الحكومة لتمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي، ما ولد ضغوطا تضخمية حادة في السنوات الأخيرة.

الإشكالية:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثُّر معدلات التضخم بمحددات جانب الطلب في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين محددات جانب الطلب والمتمثلة في المعروض النقدي وإجمالي الإنفاق الحكومي، النمو السنوي للواردات، ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الجزائر.

أهمية الدراسة:

للبحث أهمية بالغة يستمدها من موضوع الدراسة ذاته، وذلك لما لظاهرة التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية...الخ, وحيث أن الضغوط التضخمية يمكن أن تنشأ من جانب الطلب أو العرض في الاقتصاد ويعتبر الإقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي عانت من موجات تضخمية متفاوتة الحدة ومتنوعة المصادر لذا كان البحث عن أسبابها وعلاجها ضرورة ملحة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- تسليط الضوء على محددات جانب الطلب للتضخم في الجزائر يتم من خلالها وضع سياسات فعالة لضبطه والتحكم في مسارات ارتفاعه، باعتبار ضبط السبب في التضخم يساهم بنسبة كبيرة في معرفة الآثار المباشرة وغير المباشرة ومنه وضع الحلول العلاجية الفعالة؛
- اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدلات التضخم.
- تقديم توصيات قد ترشد متخذي القرار في شأن ضبط ظاهرة التضخم في الجزائر.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الأدبيات النظرية والتطبيقية لظاهرة التضخم وتحليل مسار تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى اعتماد الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر محددات جانب الطلب على معدلات التضخم للاقتصاد الجزائري بالاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي للفترة (1990-2021).

استعراض الدراسات السابقة

تطرقت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية للعلاقة بين عدة متغيرات اقتصادية ومعدلات التضخم نذكر:

- دراسة على الاقتصاد الأمريكي (King و Plosser، 1985) والذي درس العجز الموازني كمحدد للتضخم، بالإضافة إلى دراسة Montiel (1989) و Dornbusch et al. (1990) والتي عالجت اثر السياسة المالية والعجز الموازني على معدلات التضخم في الدول الصناعية الكبرى.
- دراسة.(Saleem, Haider, Shoukat, Shafiq, & Zahid, 2013) التي عالجت أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ معدلات البطالة، أسعار الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات الفائدة، والعجز الموازني على معدلات التضخم للاقتصاد الباكستاني للفترة (1990-2011) باستخدام نماذج الانحدار، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين معدلات البطالة والعجز الموازني والتضخم، في حين وجد علاقة طردية بين أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة ومعدلات التضخم.
- دراسة (Papi & Lim, 1997) حول محددات التضخم في الاقتصاد التركي باستخدام بيانات للفترة (1970-1995) بالاعتماد على منهجية جوهانسن للتكامل المشترك بين أسعار الصرف، العرض النقدي، أسعار الصادرات، الأجور، أسعار الواردات، والتضخم، توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لأسعار الصرف على التضخم في حين وجود تأثير معنوي ايجابي من العرض النقدي والأجور، أسعار الصادرات وأسعار الواردات على التضخم في الاقتصاد التركي.
- دراسة (Altowaijri, 2011) والتي اهتمت بدراسة العوامل الداخلية و الخارجية المسببة للتضخم في اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1996-2010) توصلت الدراسة إلى أن العوامل الخارجية هي المصدر الأول للتضخم في الاقتصاد السعودي، في حين العرض النقدي لا يؤثر على التضخم في الاقتصاد السعودي.
- دراسة (العمر، 2007) لمحددات التضخم بالكويت خلال الفترة (1972-2004) اعتمد الباحث ثلاث متغيرات كعوامل محتملة للتأثير على سلوك هذا المتغير وهي الرقم القياسي لأسعار الواردات ليمثل التضخم المستورد، عرض النقد المحلي والناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة ليمثلان العوامل الداخلية، تم في البداية اختبار

استقرار هذه المتغيرات ثم انتقل إلى دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام اختبار السببية. توصل إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين التضخم المحلي وكل من التضخم المستورد والدخل، فيما أشارت الاختبارات إلى وجودها مع رصيد النقد الموسع، وأشارت الدراسة إلى دور السياسة النقدية من خلال تحكمها في السيولة المحلية، في التأثير على التضخم المحلي.

وفي دراسات سابقة على الاقتصاد الجزائري لمحددات التضخم نذكر:

- دراسة (قوري يحيى، 2014) تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 2012) باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية (SVAR) تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية، توصلت الدراسة إلى أن في إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية المتمثلة في الكتلة النقدية، معدل الفائدة وسعر الصرف والمتغيرات غير النقدية وهي الناتج المحلي الإجمالي، كتلة الأجور، الإيرادات، النفقات، قيمة الواردات، لتؤكد الدراسة أن كتلة الأجور والكتلة النقدية والواردات و الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام هي محددات التضخم في الأجل القصير، أما في الأجل المتوسط والبعيد فنجد الكتلة النقدية، الواردات، الأجور، والإيرادات.
- دراسة(Si MOHAMMEDB & BENHABI, Juin 2016) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1980-2012) واتخذ من المتغيرات (أسعار الواردات، أسعار النفط، العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، معدلات سعر الصرف الاسمي الفعلي للدينار الجزائري) كأهم مسببات التضخم في الجزائر وتوصلوا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين معدلات التضخم ومحدداته، أما في الأجل القصير فاقتصر الأثر من أسعار الواردات وأسعار البترول ومعدلات سعر الصرف الاسمي الفعلي على التضخم.
- دراسة (ميهوب و بركان، 2017) هدفت هذه الدراسة إلى محاولة ضبط أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للسيرورة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) باستعمال الانحدار الخطي المتعدد توصلت الدراسة إلى أن متغيرات النظرية النقدية ونظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف أساس المتغيرات الداخلية، فيما كان سعر الصرف الفعلي الحقيقي وحجم الواردات أهم المؤثرات الخارجية.
- دراسة (حمريط و حجاب، 2018) حول أثر النمو النقدي ونمو الناتج المحلي على مستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة تكامل معنوية بين هذه المتغيرات مما قد يساعد السلطة النقدية على ضبط التضخم بالاعتماد على التحكم في الكتلة النقدية و التحكم في مستويات الإنفاق الناتجة عن زيادة مستويات الناتج.

في دراستنا الحالية سنحاول التركيز على محددات جانب الطلب مجتمعة ومدى مساهمتها في تأجيج معدلات للتضخم في الجزائر واستخدام نموذج قياسي للتوصل إلى تحديد أهم محدد من هذه المحددات.

مراجعة الأدبيات النظرية للعوامل المحركة للتضخم

تعريف التضخم: يعرف التضخم أنه: "ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، والذي يتسبب في تدني القدرة الشرائية لوحدة النقد" (Ghaly، 2022، صفحة 34).

إن القول بأن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار لا يعني أن يكون الارتفاع في كافة أسعار السلع والخدمات، إذ أن بعضها قد ينخفض، وإنما الاتجاه العام يجب أن يكون مستمرا، وأن يستبعد الارتفاع لمرة واحدة فقط.

ليس كل ارتفاع في الأسعار يمكن أن يكون ظاهرة تضخمية، فزيادة المستوى العام للأسعار نتيجة ارتفاع كافة أسعار السلع والخدمات في المجتمع لن يؤدي إلى اختلال في الأسعار النسبية أو الحقيقية، أي أنه لن يغير من روابط المبادلة بين السلع والخدمات القائمة بالفعل.

لا يمكن اعتبار زيادة الأسعار ظاهرة تضخمية إذا كانت هذه الزيادة تحمل في ثناياها آليات توقفها، فالزيادة التضخمية هي تلك التي تخضع لتطور أسي بمعنى أن الزيادة تؤدي إلى زيادة أخرى دون أن تتوفر آليات التوقف الذاتي لهذه الظاهرة.

التضخم بين جذب الطلب ودفع العرض

تختلف النظريات الاقتصادية في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الباعثة أو الدافعة إلى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، فتركز كل منها على مصدر تعتبره أساسيا في خلق هذه القوى التضخمية. وللتعرف على المصادر المختلفة للقوى التضخمية، نتعرض لمختلف النظريات النقدية التي حاولت إعطاء تفسير مقنع عن ظاهرة التضخم.

طوال سنوات الستينيات وأوائل السبعينيات طغى الخلاف حول ما إذا كان التضخم ظاهرة جذب الطلب أو دفع التكلفة فطبقا **لنظرية جذب الطلب** يحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي (أبدجمان، 1999، صفحة 376)، وفقا لجون مايناردكينز فإن التضخم ناتج عن زيادة إجمالي الطلب حيث يؤثر كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي على الطلب الكلي، تزداد الفجوة التضخمية عند التوظيف الكامل كلما تجاوزت قيمة الكمية المطلوبة قيمة الكمية المعروضة أي ان هذه النظرية تلقي الضوء على الاختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي (أحمد العدلي، 2006، صفحة 261).

وقد قدم "كينز" في تحليله لظاهرة التضخم صورة عن التضخم من خلال الطلب، والذي يأخذ شكل حلقة حلزونية، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، أي حدوث فائض نقدي أكبر من العرض، سيؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة ستدفع المشروعات إلى الإنتاج وخاصة عنصر العمل، ومن ثم زيادة معدلات الأجور أي زيادة القوة الشرائية لكافة عناصر الإنتاج وخاصة العمل، وبالتالي زيادة الاستهلاك، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى، وبالتالي زيادة جديدة في الأسعار ...وهكذا.

أما عن **نظرية دفع التكلفة** يحدث التضخم في هذه الحالة عن طريق زيادة في التكاليف، وذلك عندما تلجأ عوامل الإنتاج إلى زيادة أسعارها لكي تحظى بنصيب أكبر من الناتج الكلي، وينتج عن ذلك ارتفاع في الأسعار نظرا لزيادة تكاليف عوامل الإنتاج. إن تضخم دفع التكاليف يحدث بشكل أساسي نتيجة إلى دفع الأجور أو كنتيجة إلى دفع الأرباح.

بالنسبة إلى دفع الأجور يفترض وجود سلطة احتكارية في سوق العمل، ألا وهي النقابات العمالية التي تمارس ضغطا منظما ومستمرا على أصحاب الأعمال، وتتوقف عملية دفع معدلات الأجور على قوة الاتحادات العمالية، ومدى تأثيرها على أرباب العمل، وكذلك على نفقة المعيشة، فكلما ارتفعت نفقة المعيشة كلما طالبت الاتحادات العمالية برفع معدلات الأجور بما يتناسب وغلاء المعيشة.

وكذلك تمارس نقابات العمال ضغطا على أرباب الأعمال بزيادة الأجور عندما ترتفع أرباح هذه المشروعات أو الشركات، وعندما يزداد النشاط الإنتاجي داخل الاقتصاد الوطني، فإنها تحتاج إلى أيدي عاملة نظرا للتوسع في المشاريع الإنتاجية، وهذا ما يدفع نقابات العمال إلى المطالبة بزيادة في الأجور للطبقة العاملة.

إن ارتفاع الأجور يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الذي يؤثر بدوره سلبا على العرض الكلي، مما يعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية (زيادة الأجور من جهة وانخفاض العرض من جهة أخرى) تؤثر على القدرة الشرائية للطبقة العاملة، هذا التدهور في القدرة الشرائية يؤدي إلى احتجاجات عمالية تطالب بزيادة الأجور، فترتفع الأسعار ثم الأجور بحيث يدخل الاقتصاد في دائرة تضخمية تعرف بدائرة (الأجور – الأسعار).

أما بالنسبة لتضخم دفع التكاليف الحاصل كنتيجة لدفع الأرباح، فإنه يفترض وجود سلطة احتكارية في سوق السلع، وهذا المحتكر قد يعمد إلى دفع السعر وذلك عند الرغبة في زيادة الأرباح (أبدجمان، 1999، صفحة 383)

ووفق **نظرية التضخم الهيكلي** فالتضخم يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي، ويتمثل الهيكل الاقتصادي في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة التي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والتيارات الاقتصادية، وترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع (عدلي ناشد، 2005، الصفحات 134-135)، فالضغوط التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج، وتجد أسبابها إما في سلوك العناصر البنائية في الاقتصاد مثل: السكان، أو شكل المشروعات أو هيكل الأسواق، وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر.

مما سبق، يمكن القول بأنه ليس هناك سبب وحيد لظهور الضغوط التضخمية، مما يعني صعوبة الجزم بوجود نظرية مستقرة قادرة على تفسير ظاهرة التضخم بصورة شمولية وتامة، بل يمكن ترجيح بعض العوامل على غيرها في تسبب حالة التضخم، وبحسب طبيعة المجتمع الاقتصادي الذي يجرى دراسة وتحليل التضخم فيه.

التضخم في الجزائر

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2021 موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، نمت بشكل بطيئ في سنوات السبعينيات ثم ازدادت وتيرتها خلال الثمانينيات والتسعينيات أين تعرّض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينيات لمعدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها سنة 1992، وبتطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية تراجعت تدريجيا إلى معدلات مقبولة، أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والتي ساهمت بالدرجة الأولى في تزايد المستويات العامة للأسعار بسبب ضخامة حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد والتي لم تجد طريقها الفعلي نحو الإنتاج الحقيقي المادي. بلغ معدل التضخم السنوي في الجزائر حوالي 9% في المتوسط خلال العشريتين قبل 1990، غير أنه بلغ في المتوسط 25.8% خلال الفترة (1990-1995)، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى (رحماني و عاشور، مارس 2005، صفحة 70):

- حركة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم العام على السلع، الأمر الذي أدى إلى وصول معدلات التضخم إلى مستوياتها الحقيقية؛
- تخفيض قيمة الدينار في جوان 1991، حيث وصل معدل انخفاضه إلى 18,473%، لينخفض من جديد إلى 22,4% في سبتمبر 1991، ففي خلال فترة ثلاثة أشهر فقط، وبفعل هذه السياسة فقد بلغ سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 35,059 دينار للدولار، ليتم تخفيضه في العديد من المرات بعد ذلك. إن لجوء الجزائر

إلى تخفيض قيمة الدينار يهدف بالدرجة الأولى إلى دعم الصادرات الوطنية وتخفيض الواردات، وبما أن الجهاز الإنتاجي في الجزائر يتميز بعدم المرونة، فقد أدى ذلك إلى الرفع من معدل التضخم؛

- تطبيق سياسة نقدية توسعية بين 1990 و1993 تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة، واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة؛
- تزايد المدفوعات من الأجور الحكومية، فخلال الفترة (1991-1993) زاد إجمالي الأجور الحكومية بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي، بسبب الظروف الأمنية آنذاك؛
- انخفاض أسعار البترول بشكل كبير وخاصة سنة 1994، هذا الأمر أدى إلى زيادة الإصدار النقدي مما نجم عنه مزيد من التضخم حيث بلغ 29,04%.

عرفت معدلات التضخم بعد ذلك أي خلال الفترة (1995-2000) انخفاضا كبيرا، حيث بلغت في المتوسط 10,36%، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى لجوء بنك الجزائر إلى تطبيق بنود الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي نصت في مجملها على ضرورة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، تهدف أساسا إلى ضبط معدل التضخم، وقد تم تحقيق هذا الغرض من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كسياسة إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة بالإضافة إلى سياسة الاحتياطي الإجباري (شليق، 2018، صفحة 188).

خلال الفترة (2001-2019) يلاحظ عودة معدلات التضخم للارتفاع مقارنة بما وصلت إليه سنة 2000 التي سجلت أدنى معدل تضخم 0.35 %، فخلال الفترة (2001-2014) عرفت معدلات التضخم ارتفاعا حيث بلغت في المتوسط 3.82%، ويرجع السبب في ذلك إلى (يوسفي و بلحاج، 2020، الصفحات 157-159):

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب إرتفاع أسعار البترول؛
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وكذا برنامج توطيد النمو (2010-2014)، والتي نتج عنها ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، والذي ترجمته أحجام الإعتمادات الكبيرة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز؛
- الارتفاع الكبير في حجم الكتلة الأجرية خصوصا سنة 2008 بنسبة 24.19% وسنة 2011 بنسبة نمو 30.85%، هذه الارتفاعات التي واكبت تخفيضات ضمنية لسعر الصرف الحقيقي الفعلي في محاولة من قبل الحكومة الجزائرية لإعطاء فعالية أكبر لسياسة الإنفاق الحكومي؛
- فائض السيولة لدى البنوك التجارية وكذا لدى الخزينة العمومية التي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية خاصة سنة 2012، حيث بلغ 8.9% ليعاود الانخفاض بعد ذلك إلى 2.92% سنة 2014.

خلال الفترة (2015-2016) دخلت الجزائر في مرحلة جديدة هي مرحلة التقشف المالي الناجم عن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض سعر صرف العملة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع كبير في معدل التضخم حيث بلغ 4.8% سنة 2015 و6.4% سنة 2016 (دعمي و تباني، 2020، صفحة 186)، إن هذا الارتفاع في معدل التضخم لا يرجع إلى المحددات التقليدية للتضخم إنما يرجع إلى عيوب في التنظيم بالأسواق والى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. (خنشور و قسميوري، 2020، صفحة 258).

ابتداء من سنة 2017 يلاحظ التراجع في وتيرة نمو معدل التضخم على الرغم من اعتماد السلطات على التمويل غير التقليدي عبر الإصدار النقدي، فقد انخفض إلى 5.6% سنة 2017 ليصبح 1.95% سنة 2019، ويمكن تفسير ذلك بالإجراءات النقدية الصارمة المتبعة من قبل بنك الجزائر بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، إضافة إلى

تراجع مؤشر الأسعار خارج المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات الخاضعة للتنظيم، الأمر الذي أدى إلى تراجع التضخم الهيكلي خلال هذه الفترة (بنك الجزائر، ديسمبر 2019 ، صفحة 25).

واصل متوسط معدل النمو السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك تسارعه الكبير في سنة2021، ليُسجّل أعلى نسب تضخم خلال العقد، إذ بلغت نسبة الزيادة في المؤشر الوطني 6,62٪، حيث تميزت سنة 2021 بارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية حيث سجّل المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قيمة متوسطة قدرها125,8نقطة، بزيادة نسبتها28,16٪ خلال سنة واحدة، ليبلغ بذلك أعلى مستوى له خلال عشر سنوات (23,55٪ سنة2011)، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع جميع أسعار مجموعات المنتجات الغذائية، كالزيوت النباتية بنسبة 65,8٪، والسكر بنسبة 37,5٪ بنسبة الحليب ومنتجات17,0٪ واللحوم بنسبة 12,9٪ مقارنة مع سنة 2020. (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022)

شكل رقم (01)

تطور معدلات التضخم (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

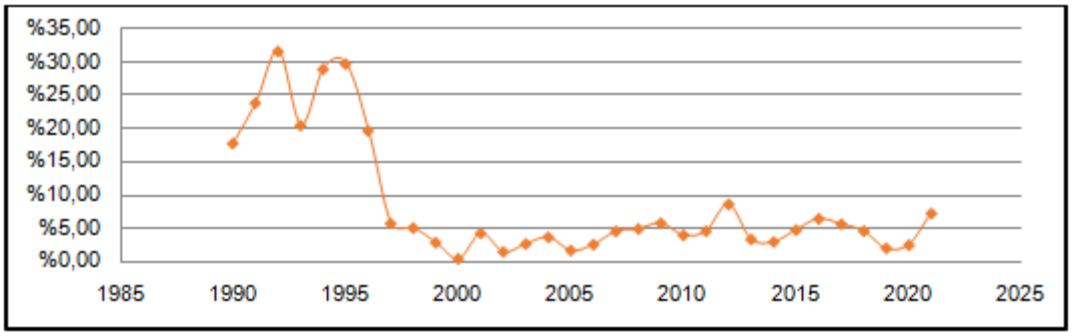

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على (Ministère des Finances-DGPP "Evolution de l'Indice des prix à la consommation" sur le site http://www.dgpp-mf.gov.dz/consulte le 18-03-2023)

دراسة قياسية لمحددات جانب الطلب للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2021)

سنحاول في هذا الجانب التطبيقي معرفة مدى تأثُّر معدلات التضخم بمحددات جانب الطلب في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2021)، كما أن المحددات تمثلت في (إجمالي الإنفاق الحكومي (G) العرض النقدي (M2) واردات السلع والخدمات (M) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)) كمتغيرات مستقلة ومدى تأثيرها على معدل التضخم (Tinf) كمتغير تابع، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL الذي طوره من كل Pesaran Shin (1999) و Pesaran وآخرين تتميز هذه الطريقة بمزايا مقارنة بأساليب التكامل المشترك السابقة مثل طريقة Engle– Granger وطريقة Johansen. تقنية ARDL لا تحتاج أن تكون فيها جميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر أو عندما يكون هناك مزيج من المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والمتغير التابع لا يكون من الدرجة صفر، نموذج ARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة أو المحدودة. كما تسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في نموذج طويل المدى.

وقد تم الحصول على بيانات محل الدراسة من البنك الدولي.بيانات سنوية خاصة بمعدلات التضخم مصدرها وزارة المالية، وسلسلة زمنية سنوية للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مصدرها البنك الدولي، وسلسلة زمنية

سنوية للعرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مصدرها البنك الدولي وسلسلة زمنية للنمو السنوي للواردات من السلع والخدمات نصدرها البنك الدولي، بالإضافة إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي مصدرها أيضا البنك الدولي، كل السلاسل تحتوي على 32 مشاهدة سنوية (من 1990 إلى 2021).

سنتعامل في هذه الدراسة مع المتغيرات الأساسية التالية:

- **معدل التضخم:** اعتمدنا على الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس سعر الشراء للسلع و الخدمات في أوقات متباينة ويتم وضعه عن طريق تقسيم كل سعر وفقا للأهمية الاقتصادية للسلعة (حميد موسى، البنوك المركزية و التوازن الاقتصادي، 2018، صفحة 174)، ونرمز له بالرمز (Tinf) كمتغير تابع؛
- **إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** سنرمز له بالرمز (G)؛
- **العرض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** ويرمز لها:(M2)؛
- **واردات السلع والخدمات (النمو السنوي):** ونرمز له بالرمز : (M)؛
- **الناتج المحلي الإجمالي:** ونرمز له بالرمز : (GDP).

المنهجية القياسية المستخدمة

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتضمن هذا النموذج في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، وتتلخص المنهجية القياسية المستخدمة في إتباع الخطوات التالية:

اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية وذلك بغرض التأكد من استقرارية بيانات السلاسل، (شيخي, محمد، 2011، صفحة 207)، سيتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي_فولر ADF، يمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي:

جدول رقم(01)

نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي_فولر ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level				
		TINF	M2	M	G	GDP
With Constant	t-Statistic	-1.6260	-0.5832	-3.6000	-5.7855	0.2566
	Prob.	0.4577 n0	0.8604 n0	0.0116 **	0.0000 ***	0.9719 n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7527	-3.8351	-3.5228	-5.7513	-2.4814
	Prob.	0.7029 n0	0.0279 **	0.0543 *	0.0003 ***	0.3343 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4338	0.5079	-3.4331	-3.3084	5.0964
	Prob.	0.1385 n0	0.8197 n0	0.0012 ***	0.0017 ***	1.0000 n0
		At First Difference				
		d(TINF)	d(M2)	d(M)	d(G)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-5.5481	-6.0521	-8.8145	-9.1787	-4.4509
	Prob.	0.0001 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0014 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5978	-5.9708	-9.1608	-6.2764	-4.3765
	Prob.	0.0004 ***	0.0002 ***	0.0000 ***	0.0001 ***	0.0083 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.5537	-5.9071	-8.9696	-9.3409	-1.0993
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.2398 n0

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews11.

بعد إجراء اختبار لسلاسل في المستوى والفرق الأول لاحظنا أن القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة 1% 5% 10% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي المتغيرات محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول وفي المستوى أي متكاملة من الدرجة I(0) و I(1).

تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL:

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bounds). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة ب32مشاهدة، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta TINF_t = c + \beta_1 TINF_{t-1} + \beta_2 \mathrm{M2}_{t-1}\ \beta_3 \mathrm{M}_{t-1} + \beta_4 GDP_{t-1} + \beta_5 G_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_1\ TINF_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2\ \Delta \mathrm{M2}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3\ \Delta \mathrm{M}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \alpha_4\ \Delta \mathrm{GDP}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q4} \alpha_5\ \Delta \mathrm{G}_{t-i} + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبّر معلمات الفروق الأولى (α) معلمات الفترة القصيرة، في حين أن c وεتشير أخطاء الحد العشوائي والجزء القاطع على التوالي.

اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعا، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي اقل قيمة لهذه المعايير، والجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء المثلى $(q_1, q_2, q_3, q_4$ ،p) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول رقم(2)

نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء المثلى	q_4	q_3	q_2	q_1	P
النموذج	1	2	3	2	3

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 11 (الملحق رقم 1)

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج Eviews11 باختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع والمتغير المفسر بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا أفضل 20 نموذج من حيث ادني قيمة لمعيار Akaike، والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة (3,2,3,2,1) ARDL.

اختبار الحدود Bounds Test لنموذجARDL :

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم، انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم(03)

نتائج اختبار الحدودBounds Test

الاختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة	النتيجة
إحصائيةF	**6.521209**	**4**	وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل عند مستوى اكبر من 01%
القيم الجدولية للحدود	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	
عند مستوى 1%	3.29	4.37	
عند مستوى 2.5%	2.88	3.87	
عند مستوى 5%	2.56	3.49	
عند مستوى 10%	2.2	3.09	

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews11 (الملحق رقم 2)

إن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 5.551601، وهي أكبر بشكل واضح القيمة الحرجة 01% للحد الأعلى، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه اثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

مقدرات معلمات الأجل الطويل:

عند تقدير معلمات الأجل الطويل تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (04)

مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
M2	0.023241	1.799567	0.0952
M	0.006254	0.564941	0.5817
GDP	−0.008448	−1.853648	0.0866
G	−0.000181	−0.093010	0.9273
C	−0.266565	−0.884301	0.3926

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews11 انظر الملحق (2)

ومن خلال الجدول السابق يتم صياغة معادلة الأجل الطويل كالآتي:

$$TINF=0.0232*M2+0.0063*M-0.0084*GDP-0.0002*G-0.2666$$

$$Prob:(.)(0.0952) \quad (0.5817) \quad (0.0866) \quad (0.9273) \quad (0.3926)$$

يتبين من خلال المعادلة أن جميع المتغيرات أخذت إشارات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية، حيث، تدل الإشارة الموجبة إلى وجود أثر إيجابي للمتغير والمتمثل في المعروض النقدي على معدل التضخم عند مستوى معنوية 10%، أي عند حدوث ارتفاع في المعروض النقدي بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ2.32% ، وكذا أثر إيجابي للمتغير معدل النمو السنوي للواردات من السلع والخدمات وكذا وجود أثر سلبي للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على معدل التضخم عند مستوى معنوية 10%، وهذا ما توضحه الإشارة السالبة.

تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

عند تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (05)

مقدرات معلمات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطأ

المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية T	الاحتمال
M2(-1)	0.006372	3.361299	0.0051
M(-1)	0.001715	0.667731	0.5160
GDP(-1)	-0.002316	-2.453960	0.0290
G(-1)	-4.95E-05	-0.093675	0.9268
CointEq(1-)	-0.274149	-7.360448	0.0000

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 11 انظر الملاحق (2) و(3),

- من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج أن معدل التضخم في الأجل القصير يتأثر بقيمه السابقة الموجبة والسالبة، كما أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية ب 0.0000 عند مستوى5% وبإشارة سالبة (0.274149-)، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأنّ آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيّف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، مما يعني أن الانحرافات لمعدل التضخم في الأجل القصير يتم تصحيحها في السنة الموالية للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

دراسة صلاحية نموذج ARDL:

لتحديد صلاحية النموذج لابد من إجراء اختبارات تتيح لنا التأكد من خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط التسلسلي، ومشكلة عدم تجانس التباين، وتوزيع الطبيعي للبواقي، وفي حالة التأكد بأن النموذج مقبول، وأن النتائج صحيحة وغير مضللة نقوم باختبار استقرارية النموذج للتأكد ما إن كان هذا الأخير يحتوي على تغيرات هيكلية من خلال إجراء اختبار استقرارية معلمات النموذج.

الاختبارات التشخيصية:

وتمثلت هذه الاختبارات في:

جدول رقم (06)

نتائج فحص بواقي تقدير النموذج

الاختبار التشخيصية للنموذج	
نوع الاختبار	**النموذج**
$LM_{(F)}$ Test (P-Value)	0.84378 (0.1453)
$Heteroskedasticity_{(F)}$ Tes (P-Value)	0.23688 (0.6151)
Normality (JB) test(JB)(P-Value)	1.0528 (0.59072)

CUSUM	Stable
CUSUMSQ	Stable

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 11 انظر للملاحق (4، 5، 6)

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين نعتمد على اختبار Heteroskedasticity test ARCH، وبالنسبة للنموذج لابد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن قيمة Prob Chi-square(2) اكبر من 5% أي0.05<0.1453 عند اختبار درجة الارتباط 2، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن قيمة Prob Chi-square (1) أكبر من 5% أي 0.05<0.6151 وهذا ما يؤكد فرضية العدم أي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

ومن خلال الجدول رقم (06) أن اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera نلاحظ أن احتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي (0.59072) وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم H0، القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Square)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين (2SE) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 عند مستوى معنوية 5% التي بأن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

خاتمة:

بحثت هذه الدراسة آثار العديد من المتغيرات على التضخم في الجزائر بالتركيز على متغيرات جانب الطلب من عام 1990 إلى 2021، حيث تم التطرق في الإطار النظري إلى مراجعة الأدبيات النظرية للعوامل المحركة للتضخم، وفي الإطار القياسي إلى محاولة إسقاط ومعرفة أهم محدد لجانب الطلب على التضخم في الاقتصاد الجزائري، حيث أظهرت الدراسة أن المعروض النقدي والإنفاق الحكومي المتزايد والنمو السنوي للواردات من السلع والخدمات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من محددات التضخم في الجزائر، حيث أن جانب الطلب لا يزال ينظر إليه على أنه أحد أهم محددات التضخم وهذا ما تؤكده النتائج التي تم التوصل للعلاقة التكاملية بين متغيرات الدراسة.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- يعتبر المعروض النقدي المحدد الأساسي من محددات جانب الطلب للتضخم في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، أي بزيادة قدرها 2.32% في معدل التضخم من اجل كل وحدة زائدة في المعروض النقدي حيث يعجز

النشاط الاقتصادي عن مواكبة الزيادات المتتالية للعرض النقدي ما يدفع بالطلب الكلي لان يفوق حجم المعروض الكلي وبالتالي تظهر النتيجة في شكل موجات تضخمية؛

- أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية بـ0.0000 عند مستوى5% وبإشارة سالبة(0.274149−)، وهذا تؤكده دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأنّ آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيّف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، أي أنه عندما ينحرف معدل التضخم خلال الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح بـ27.41 % في الفترة الحالية(t)؛
- توحي النتائج المحصل عليها بأهمية السياسة المالية في توجيه الاقتصاد الجزائري غير أنها تظهر أيضا نوعا من الاختلال في تطبيقها، حيث أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من الإنتاج الوطني الحقيقي وبخاصة خارج المحروقات لم تحقق هدفها المنشود بقدر ما كان لها آثار سلبية على الأسعار وتراجع القدرة الشرائية مع تفاقم الجانب الاجتماعي وبخاصة على المدى البعيد، ويرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراتها خارج قطاع المحروقات إلى جانب توسع الاستيراد على حساب المنتوج المحلي؛

على ضوء النتائج يمكن اقتراح ما يأتي:

- ضبط معدلات التضخم عن طريق ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي؛
- الاهتمام بالإنتاج المحلي والعمل على عصرنة الجهاز الإنتاجي للرفع من العرض الوطني مع تشجيع سياسة الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية وتقليل الإستيراد ومراقبته وزيادة عمليات التصدير، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الإيرادات غير النفطية.
- توجيه الإنفاق الحكومي للمشاريع التنموية وترشيده من خلال تخليصه من كافة أوجه الإنفاق غير الضرورية، دون إغفال إلزامية تنويع هيكل الإنتاج والتخلص من التبعية الريعية وتقلباتها التي تؤثر على حصيلة العملات الأجنبية والتأثير على أسعار الصرف ومنه على الأسعار المحلية بالارتفاع.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

أشرف أحمد العدلي. (2006). *الاقتصاد الكلي النظرية التطبيق*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع.

بنك الجزائر. (ديسمبر 2019). *التقرير السنوي* (جوان 2022). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*.

جمال خنشور، و كفية قسميوري. (2020). دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980–2018). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد7*، (العدد2).

حسين العمر. (2007). محددات التضخم بدولة الكويت. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز* .

سندس حميد موسى. (2018). *البنوك المركزية و التوازن الاقتصادي* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

سوزي عدلي ناشد. (2005). *مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

صلاح الدين يوسفي، و فتيحة بلحاج. (2020). دراسة لواقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة2017. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 14* (العدد 01).

عبد الجليل شليق. (سبتمبر, 2018). التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2014) دراسة تحليلية. *أطروحة دكتوراة* . جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

عبد الله قوري يحيى. (2014). محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970–2012. *مجلة الباحث* (عدد 14).

مايكل أبدجمان. (1999). *الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة*. (محمد إبراهيم منصور، المترجمون) الرياض: دار المريخ.

محسن حمريط، و عيسى حجاب. (2018). أثر النمو النقدي و نمو الناتج المحلي على مستويات التضخم في الجزائر من خلال مقاربة (ARDL) للفترة (1980–2016). *أبحاث اقتصادية وإدارية* (العدد 23).

محمد دعمي، و أمال تباني. (2020). واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال 2000–2019. *مجلة الميادين الاقتصادية ، الثالث* (01)، 190–167.

مسعود ميهوب، و يوسف بركان. (2017). محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: (1980–2014). *مجلة دراسات وأبحاث* (27).

موسى رحماني، و فلة عاشور. (مارس 2005). السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية – FMI–. *المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*. جامعة محمد خيضر، بسكرة.

بنك الجزائر. (ديسمبر 2019). *التقرير السنوي لسنة 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*.

المراجع العربية باللغة الأجنبية:

Ashraf Aḥmad al-‘adlī. (2006). al-iqtiṣād al-kullī al-naẓarīyah al-taṭbīq. al-Qāhirah : Mu’assasat Ṭaybah lil-Nashr wa al-Tawzī‘.

Jamāl khnshwr, wa kfyh qsmywry. (2020). dirāsah taḥlīlīyah qiyāsīyah li-athar al-Infāq al-‘āmm (nafaqāt al-tasyīr wnfqāt al-tajhīz) ‘alá al-taḍakhkhum fī al-Jazā’ir khilāl al-fatrah (1980-2018). Majallat al-Dirāsāt al-mālīyah wa-al-muḥāsabīyah wa-al-idārīyah, almjld7, (al‘dd2).

Ḥusayn al-‘umr. (2007). Muḥaddidāt al-taḍakhkhum bi-Dawlat al-Kuwayt. Majallat Jāmi‘at al-Malik ‘Abd al-‘Azīz,

Sundus Ḥamīd Mūsá. (2018). al-bunūk al-Markazīyah wa al-tawāzun al-iqtiṣādī (al-iṣdār al-Ṭab‘ah al-ūlá). al-Urdun : Dār al-Ayyām lil-Nashr wa al-Tawzī‘.

Sūzī ‘Adlī Nāshid. (2005). muqaddimah fī al-iqtiṣād al-naqdī wa-al-maṣrifī. Bayrūt : Manshūrāt al-Ḥalabī al-Ḥuqūqīyah.
Ṣalāḥ al-Dīn Yūsufī, wa Fatīḥah Bilḥājj. (2020). dirāsah li-wāqi‘ al-taḍakhkhum fī al-Jazā’ir khilāl al-fatrah al-mumtaddah min sanat 2000 ilá snt2017. Majallat al-iṣlāḥāt al-iqtiṣādīyah wa-al-indimāj fī al-iqtiṣād al-‘Ālamī, 14 (al-‘adad 01).
‘Abd al-Jalīl shlyq. (Sibtambir, 2018). al-tansīq bayna alsyāstyn al-naqdīyah wa-al-mālīyah wa-dawruhu fī taḥqīq al-tawāzun al-iqtiṣādī fī al-Jazā’ir khilāl al-fatrah (1990-2014) dirāsah taḥlīlīyah. uṭrūḥat duktūrāh. Jāmi‘at qāṣdy mrbāḥ Warqalah, Kullīyat al-‘Ulūm al-iqtiṣādīyah wa-al-tijārīyah wa-‘ulūm al-tasyīr.
‘Abd Allāh qwry Yaḥyá. (2014). Muḥaddidāt al-taḍakhkhum fī al-Jazā’ir : dirāsah qیāsیh bi-isti‘māl namādhij mtjhāt alānḥdār al-dhātī al-Muta‘addid al-haykalīyah SVAR 2012-1970. Majallat al-bāḥith (‘adad 14).
Māykil abdjmān. (1999). al-iqtiṣād al-kullī : al-naẓarīyah wa-al-siyāsah. (Muḥammad Ibrāhīm Manṣūr, al-Mutarjimūn) al-Riyāḍ : Dār al-Mirrīkh.
Muḥsin ḥmryṭ, wa ‘Īsá Ḥijāb. (2018). Athar al-numūw al-naqdī wa numūw al-nātij al-maḥallī ‘alá mustawayāt al-taḍakhkhum fī al-Jazā’ir min khilāl muqārabah (ARDL) lil-fatrah (1980-2016). Abḥāth iqtiṣādīyah wa-idārīyah (al-‘adad 23).
Muḥammad d‘my, wa Amāl tbāny. (2020). wāqi‘ al-taḍakhkhum fī al-Jazā’ir min khilāl m‘āml al-istiqrār al-naqdī Wa-Mi‘yār fā’iḍ al-ṭalab al-kullī al-dākhilī khilāl 2000-2019. Majallat al-mayādīn al-iqtiṣādīyah, al-thālith (01), 190-167.
Mas‘ūd Mayhūb, wa Yūsuf Burkān. (2017). Muḥaddidāt al-taḍakhkhum fī al-Jazā’ir, dirāsah qiyāsīyah lil-fatrah : (1980-2014). Majallat Dirāsāt wa-abḥāth (27).
Mūsá Raḥmānī, wa flh ‘Āshūr. (Mārs 2005). al-siyāsah al-iqtiṣādīyah al-Jazā’irīyah bayna ḍghṭ al-mujtama‘ wa-iltizāmāt al-Ḥukūmah al-Dawlīyah-FMI-. al-Mu’tamar al-‘Ilmī al-dawlī ḥawla al-adā’ al-Mutamayyiz lil-Munaẓẓamāt wa-al-ḥukūmāt. Jāmi‘at Muḥammad Khayḍar, Baskarah.

المراجع باللغة الأجنبية:

F Saleem ،Z Haider ،S Shoukat ،S Shafiq و ،A Zahid .(2013) .Determinants of inflation in pakistan .*Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*.((9)) *4* ،
H. A. Altowaijri .(2011) .Determinants of inflation in saudi arabia .*World Review of Business Research*.114–109 ،(4) *1* ،
L Papi و ،C. H Lim .(1997) .*An econometric analysis of the determinants of inflation in turkey . .* تم الاسترداد منhttps://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97170.pdf
Ministère des Finances-DGPP "Evolution de l’Indice des prix à la consommation" sur le site http://www.dgpp-mf.gov.dz/consulte le 18-03-2023. (s.d.).
Robert G King و ،Charles Plosser .(1985) .Money, deficits, and inflation .*Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Elsevier ، vol. 22* ،(1) pages 147-195.
Si MOHAMMEDB, K., & BENHABI, A. (Juin 2016). The Main Determinants of Inflation in Algeria: An ARDL Model. *Les cahiers du MECAS* (N° 12).
sherine boshra Ghaly .(2022) .Demand-side Determinants of inflation in Egypt: A dynamic Analysis.70-31 ،(3) *36 ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* .

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

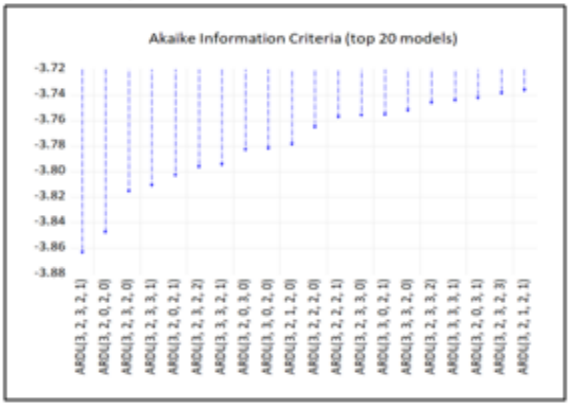

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الحدود Bounds Test ومقدرات معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TINF)
Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/15/23 Time: 02:45
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.073078	0.051852	-1.409551	0.1830
TINF(-1)*	-0.274149	0.136083	-2.014574	0.0651
M2(-1)	0.006372	0.001896	3.361299	0.0051
M(-1)	0.001715	0.002568	0.667731	0.5160
GDP(-1)	-0.002316	0.000944	-2.453960	0.0290
G(-1)	-4.95E-05	0.000528	-0.093675	0.9268
D(TINF(-1))	-0.084550	0.167853	-0.503716	0.6229
D(TINF(-2))	-0.361264	0.143868	-2.511092	0.0260
D(M2)	0.002667	0.001796	1.484907	0.1614
D(M2(-1))	-0.007890	0.001810	-4.358775	0.0008
D(M)	0.001882	0.001144	1.644412	0.1240
D(M(-1))	0.000534	0.001486	0.359365	0.7251
D(M(-2))	0.001572	0.000898	1.575097	0.1392
D(GDP)	0.002949	0.003850	0.765672	0.4575
D(GDP(-1))	-0.007462	0.003708	-2.012695	0.0653
D(G)	0.000393	0.000340	1.154881	0.2689

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.023241	0.012915	1.799567	0.0952
M	-0.006264	0.011079	-0.565491	0.5817
GDP	-0.008448	0.004557	-1.853648	0.0896
G	-0.000181	0.001843	-0.098310	0.9273
C	-0.266565	0.301441	-0.884301	0.3926

EC = TINF - (0.0232*M2 + 0.0063*M -0.0084*GDP -0.0002*G -0.2666)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.521209	Asymptotic: n=1000		
k	4	10%	2.2	3.09
		5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n=35		
		10%	2.45	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق رقم (03): مقدرات معلمات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TINF)
Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/15/23 Time: 02:53
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TINF(-1))	-0.084550	0.119978	-0.704712	0.4934
D(TINF(-2))	-0.361264	0.104377	-3.461152	0.0042
D(M2)	0.002667	0.001011	2.638572	0.0205
D(M2(-1))	-0.007890	0.001396	-5.651482	0.0001
D(M)	0.001882	0.000764	2.462921	0.0286
D(M(-1))	0.000534	0.000698	0.765119	0.4579
D(M(-2))	0.001572	0.000616	2.553465	0.0240
D(GDP)	0.002949	0.001986	1.484660	0.1616
D(GDP(-1))	-0.007462	0.002006	-3.720527	0.0026
D(G)	0.000393	0.000183	2.150523	0.0509
CointEq(-1)*	-0.274149	0.037246	-7.360448	0.0000

R-squared	0.804313	Mean dependent var	-0.008448
Adjusted R-squared	0.695598	S.D. dependent var	0.046462
S.E. of regression	0.025634	Akaike info criterion	-4.208059
Sum squared resid	0.011828	Schwarz criterion	-3.689430
Log likelihood	72.01686	Hannan-Quinn criter.	-4.045631
Durbin-Watson stat	1.717663		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.521209	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم (04): اختبار مشكل عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.236880	Prob. F(1,26)	0.6305
Obs*R-squared	0.252798	Prob. Chi-Square(1)	0.6151

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 03:00
Sample (adjusted): 1994 2021
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000461	0.000131	3.527527	0.0016
RESID^2(-1)	-0.094037	0.193212	-0.486703	0.6305

R-squared	0.009028	Mean dependent var	0.000422
Adjusted R-squared	-0.029086	S.D. dependent var	0.000545
S.E. of regression	0.000553	Akaike info criterion	-12.09511
Sum squared resid	7.94E-06	Schwarz criterion	-11.99995
Log likelihood	171.3315	Hannan-Quinn criter.	-12.06602
F-statistic	0.236880	Durbin-Watson stat	1.826726
Prob(F-statistic)	0.630547		

الملحق رقم (05): إختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.843783	Prob. F(2,11)	0.4561
Obs*R-squared	3.857273	Prob. Chi-Square(2)	0.1453

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/15/23 Time: 02:54
Sample: 1993 2021
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TINF(-1)	-0.056844	0.194923	-0.291623	0.7760
TINF(-2)	0.137203	0.233661	0.587186	0.5689
TINF(-3)	-0.077683	0.158180	-0.491102	0.6330
M2	0.000274	0.001833	0.149620	0.8838
M2(-1)	-0.000438	0.002095	-0.228135	0.8237
M2(-2)	0.000262	0.001849	0.141626	0.8899
M	-5.59E-05	0.001160	-0.048215	0.9624
M(-1)	1.38E-05	0.001347	0.010268	0.9920
M(-2)	-5.76E-05	0.001019	-0.056490	0.9560
M(-3)	4.89E-05	0.001013	0.048285	0.9624
GDP	0.000812	0.003948	0.205647	0.8408
GDP(-1)	-0.001700	0.004789	-0.354994	0.7293
GDP(-2)	0.000878	0.003819	0.229895	0.8224
G	7.26E-05	0.000367	0.197770	0.8468
G(-1)	8.43E-05	0.000359	0.234755	0.8187
C	-0.005120	0.052844	-0.096881	0.9246
RESID(-1)	0.243000	0.370701	0.655515	0.5256
RESID(-2)	-0.440996	0.377568	-1.167992	0.2675

R-squared	0.133009	Mean dependent var	-1.39E-17
Adjusted R-squared	-1.206885	S.D. dependent var	0.020553
S.E. of regression	0.030533	Akaike info criterion	-3.880828
Sum squared resid	0.010255	Schwarz criterion	-3.019361
Log likelihood	74.08640	Hannan-Quinn criter.	-3.602236
F-statistic	0.099269	Durbin-Watson stat	2.191182
Prob(F-statistic)	0.999980		

الملحق رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي